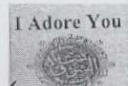




وزارَةُ الصناعَةِ والتجَارَةِ والمؤْدِين

الرقم ع ت/١٦٧٨٦٢
التاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠
الموافق

المحامي توفيق سالم
عمان ص.ب (١١١٨/٢٠٣٦١) الأردن
المحامي مراد أبو رمان
ص.ب (١١٩١٠/٦٨٨)



الموضوع : - القرار الخاص بالعلامة التجارية (رقم (١٦٧٨٦٢) في الصنف .(٣)

أرفق طيًّا القرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية بخصوص العلامة التجارية المذكورة بكتابي
أعلاه.

وأقبلوا فائق الاحترام

مسجل العلامات التجارية

ريـا النسور
ريـا

المملكة الأردنية الهاشمية

هاتف: ٥٦٢٩٠٣٠ +٩٦٢ ٦ فاكس: ٥٦٨٤٩٧٩ - ٥٦٠٢١٣٥ ص.ب: ٢٠١٩ عمان ١١١٨١ الأردن. الموقع الإلكتروني: www.mit.gov.jo
البريد الإلكتروني: dewan@mit.gov.jo



وزارَة الصناعة والتجارة والتَّموين

الرقم ع ت/١٦٧٨٦٢
التاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠
الموافق ٢٠٢٢/٨/٣٠

قرار صادر عن مسجل العلامات التجارية
وزارة الصناعة والتجارة والتَّموين/عمان

الجهة المعترضة: شركة بارفيومز كريستيان دبور، وكيلها المحامي توفيق سالم عمان
ص.ب (١١١٨/٢٠٣٦١) الأردن

الجهة المعترض ضدها: شركة بيت الشرق للعطور، وكيلها المحامي الاستاذ مراد أبو رمان عمان
ص.ب (١١٩١٠/٦٨٨) الأردن.

الموضوع: العلامة التجارية () رقم (١٦٧٨٦٢) في الصنف (٣).

الوقائع

أولاً: تقدمت شركة بيت الشرق للعطور بطلب تسجيل العلامة التجارية () في الصنف (٣) من أجل "معطر ارضيات، ومستحضرات التبييض ومستحضرات التنظيف والتلميع والصلق والكشط والصابون ومحاليل الشعر، سائل جلي، سائل جلي، جل ارضيات، شامبو حمام، شامبو شعر، العطور والزيوت العطرية، مستحضرات تعطير الجو، مستحضرات التجميل، منظفات سائله، مستحضرات تنظيف الاسنان، صودا الغسيل للتنظيف، مستحضرات غسل الملابس، ملينات الأقمشة التي تستخدم في غسيل الملابس" وقد قبل هذا الطلب مبدئياً تحت الرقم (١٦٧٨٦٢) ونشر في ملحق الجريدة الرسمية رقم (٧٠١) الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢١.



وزارة الصناعة والتجارة والمعارف

الرقم
التاريخ
الموافق

ثانياً: بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢١ تقدمت الجهة المغيرة بواسطة وكيلها باعتراض على العلامة التجارية المشار إليها أعلاه وذلك للأسباب التي تضمنها لائحة الاعتراض

ثالثاً: بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٧ قدم وكيل الجهة المغيرة ضدها لاحته الحوايبة.

رابعاً: قدم وكيل الجهة المغيرة البيانات المؤيدة للاعتراض على شكل تصريح مشفوع باليمين ومرافقاته بعد ان منح التمديدات اللازمة لذلك.

خامساً: قدم وكيل الجهة المغيرة ضدها البيانات المؤيدة لطلب تسجيل العلامة التجارية على شكل تصريح مشفوع باليمين ومرافقاته.

سادساً: عقدت عدة جلسات علنية في مكتب مسجل العلامات التجارية، وبالنتيجة رفت القضية للتدقيق وإصدار القرار.



وزارة الصناعة والتجارة والتموين

الرقم
التاريخ
الموافق

القرار

بعد الاطلاع والتدقيق في ملف الدعوى بكامل محتوياته فقد تبين ما يلي:
من حيث الشكل:

حيث أن الاعتراض مقدم خلال سريان المدة القانونية المحددة بنص المادة (١٤) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته فإني أقرر قبوله شكلاً.

من حيث الموضوع:

نجد أن الجهة المعترضة قد أستندت في دعواها على ان العلامة التجارية موضوع

الاعتراض () جاءت مشابهة للعلامة التجارية (J'ADORE) العائد ملكيتها لها وإن السير في إجراءات تسجيلاها فيه مخالفة لأحكام المادة (١) من قانون العلامات التجارية.

وبالرجوع إلى أحكام محكمة العدل العليا الموقرة نجد أنها قد استقرت في العديد من القرارات على "ان المعيار في تقرير التشابه بين علامة تجارية واخرى يكمن في توافر عناصر متعددة ومن ضمن هذه العناصر التي تؤخذ بعين الاعتبار النطق بالعلامة وكتابتها والمظهر الاساسي لها، كما ان التشابه الجزئي في بعض حروفها او كلماتها ليس من شأنه ان يؤدي الى غش الجمهور ولا يحول دون تسجيلاها".

كما نجدها استقرت على أن الفيصل في تمييز العلامة ليس باحتواء العلامة على كلمة و/أو رسمة تحتويها العلامة الأخرى بل ان الفيصل في الصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة الشكل الذي تبرز به هذه العلامة عدل عليا رقم (٤٨/٩٧).



وزارة الصناعة والتجارة والتquin

الرقم
التاريخ
الموافق



وبمناظرة العلامة التجارية موضوع الاعتراض (J'ADORE) بالعلامة التجارية رقم (٤٨١٥) في الصنف (٣) العائدة للجهة المعتبرضة على وجه التعاقب، فإننا نجد إن العلامة التجارية موضوع الاعتراض جاءت مختلفة ومغایرة بمجموعها عن العلامة التجارية العائدة ملكيتها للجهة المعتبرضة مما يكفل تمييزها عن غيرها من العلامات.

وبالتناوب فان الانطباع البصري والذهني الذي تتركه العلامة التجارية موضوع الاعتراض جاء مختلفاً ومغايراً عن الانطباع البصري والذهني الذي تتركه العلامة المملوكة للمعتبرضة مما أسبغ على العلامة المملوكة للمعتبرض ضدها الصفة الفارقة بحيث أن المستهلك العادي يمكن أن يميزها عن غيرها من العلامات الأمر الذي ينتفي معه غش الجمهور ووقعه في الالتباس بمجرد النظر إليها وبالتالي فان العلامة موضوع الاعتراض جاءت منسجمة ومتقدمة مع أحكام المادة (٧) من قانون العلامات التجارية والمادة (٦/١٠) من ذات القانون.

ومن جانب آخر، وفيما يتعلق بما ادعته الجهة المعتبرضة من شهرة علامتها التجارية فإنه لا مجال لـ إعمال معايير الشهرة في ظل انعدام وجود التشابه بين العلامات المشار إليها أعلاه.

وبناءً على ما تقدم، وحيث ثبت عدم مخالفه العلامة التجارية موضوع الاعتراض لأحكام المادة (٨) بغيراتها (٦، ١٠، ١٢) من قانون العلامات، اقرر رد الاعتراض الوارد على طلب تسجيل العلامة التجارية



وزارة الصناعة والتجارة والتموين

الرقم
التاريخ
الموافق

(رقم (١٦٧٨٦٢) في الصنف (٣) والسير بإجراءات تسجيلها حسب الاصول.



قراراً صدر بتاريخ (٢٠٢٢/٨/٣٠)
قابلاً للاستئناف خلال عشرين يوماً.

مسجل العلامات التجارية

ريان التسويق
ريان

المملكة الأردنية الهاشمية

هاتف: +٩٦٢ ٦ ٥٦٢٩٠٣٠ فاكس: +٩٦٢ ٦ ٥٦٨٤٦٩٢ - ٥٦٨٤٩٧٩ - ٥٦٠٢١٣٥ ص.ب: ٢٠١٩ عمان ١١١٨١ الأردن. الموقع الإلكتروني: www.mit.gov.jo البريد الإلكتروني: dewan@mit.gov.jo



عمان

وزارة العدل

٢٠٢٢/٤٦٥ /إدارية

الرقم

٢٠٢٢/١١/٢٩

التاريخ

خطوة مسجل الأسماء التجارية المختتم

تحية واحتراماً وبعد ...

فأشير لدعوى المحكمة الإدارية ذات الرقم (٢٠٢٢/٤٦٥) المقامة من المستدعية:

شركة بارفيومز كريستيان دبور .

أرفق إليكم صورة عن قرار المحكمة الإدارية الصادر في الدعوى المنكورة أعلاه

بتاريخ (٢٠٢٢/١١/٢١).

وأطلبوا نائق الاحترام

رئيس النيابة العامة الإدارية

القاضي

هانيم بن عان



/ نسخة لدولة رئيس الوزراء (إشارة لمبلغ دولة رقم (٢٠٠٣) لسنة ٢٠٢٣)

ت.ا

. المحكمة الإدارية

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

رقم الدعوى :

٢٠٢٢/٤٦٥

القرار

ال الصادر من المحكمة الإدارية المأذونة بإجراءات المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني بن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس القاضي السيد د. علي أبو هجيله
وحضور القاضيين السيدين سطام المجالي و د. محمد البخيت

المستأنفة : شركة بارفيومز كريستيان ديور PARFUMS CHRISTIAN DIOR
وكيلها المحامي توفيق سالم وليانا اليان .

المستأنف ضد ما :

- 1- مسجل العلامات التجارية في وزارة الصناعة والتجارة والتموين بالإضافة
لوظيفته ، بصفته من أصدر ووقع القرار المستأنف .
/ يمثله مساعد رئيس النيابة العامة الإدارية .
- 2- شركة بيت الشرق للعطور /وكيلها للمحامي الاستاذ مراد أبو رمان

بتاريخ ٢٢/٩/٢٠٢٢ تقدمت المستأنفة بولاسطة وكيلها بهذه الدعوى
للطعن بالقرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية في وزارة الصناعة والتجارة
والتموين بالإضافة لوظيفته ، بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠ رقم ع ت ١٦٧٨٦٢ / ٢٢٢١٦
والمتضمن رد الاعتراض الوارد على العلامة التجارية رقم
١٦٧٨٦٢) في الصنف (٣) والسير في إجراءات تسجيلها حسب الأصول .

I Adore You

رقم

القبول الشكلي :

حيث صدر القرار المستأنف /المطعون فيه بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠ وتبلغناه بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٤ فإننا نستأنفه ضمن المدة القانونية ، علماً بأن يوم ٢٣ و ٢٠٢٢/٩/٢٤ صادف يومي الجمعة والسبت عطلة نهاية الأسبوع وبالتالي يعتبر الاستئناف مقبول شكلاً ومن حيث المدة .

وقد أنس وكيل المستأنفة دعوه على النحو التالي:-

لولاً : إن المستأنفة هي شركة عالمية مشهورة جداً محلياً وعالمياً في مجال العطور ومستحضرات التجميل ذات الجودة العالمية الداخلة في الصنف (٣) وتملك العلامات التجارية ADORE ^{Dior} المسجلين على اسمها في الأردن منذ العام ١٩٩٨، وهي من العلامات التجارية المشهورة جداً ومسجلة على اسم المستأنفة في عدد كبير من دول العالم وهي بذلك تتمتع بالحماية القانونية المحلية والدولية والعالمية وإن العلامات التجارية الشهيرة ADORE ^{Dior} مستعملين من قبل المستأنفة في الأردن استعمالاً مكثفاً وفعلياً ومستمراً وان الجمهور الاردني على اطلاع تام بها ويعرف هذه العلامات حق المعرفة ويستعملها باستمرار على نحو اضحت هذه العلامات مرتبطة باسم المستأنفة ارتباطاً وثيقاً.

ثانياً : تقدم المستأنف ضدها الثانية شركة بيت الشرق للعطور بطلب تسجيل

العلامة التجارية ^{I Adore You} على اسمها في الصنف (٣) ، وإن العلامة المطلوب تسجيلها هي علامة تطبق ترجمتها تماماً العلامة التجارية الأصلية ADORE ^{Dior} المسجلة والمستعملة في كافة أنحاء العالم بما فيها الأردن لبضائع الصنف (٣) ، وهذه العلامة تعني باللغة العربية "أنا أحب" حيث أن العبارة "adore you" تعني أيضاً باللغة العربية "أنا أحب" مما يجعل طلب تسجيل غير أصواتي وطلب مخالف لأحكام المادة ١٢/٨ من قانون العلامات التجارية التي تحظر تسجيل علامة تجارية تطبق ترجمة لعلامة تجارية مشهورة لا سيما ان الفكرة الرئيسية والجوهرية والأساسية في العلامة المعترض عليها هي "I adore you" التي تشكل ترجمة حرفية للعلامة التجارية

المشهورة ADORE AL ، وفي ذلك مخالفة لاحكام قانون العلامات التجارية وللاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحماية الملكية الفكرية والصناعية ، وهذا امر غير جائز قانونا وسيؤدي حتما ودون اننى شكر الى غش الجمهور وتضليله حول المصدر الحقيقي للبضاعة .

I Adore You

ثالثاً : تم قبول طلب تسجيل العلامة  مبنية في الصنف (٣) من أجل تعطر الارضيات ومستحضرات التبييض ومستحضرات التنظيف والتلميع والصلق والكشط والصابون ومحاليل الشعر ، سائل جلي ، جل ارضيات ، شامبو حمام العطور والزيوت العطرية مستحضرات تعطير الجو مستحضرات التجميل منظفات سائلة مستحضرات سائلة مستحضرات تنظيف الاسنان صودا الغسيل للتقطيف ، مستحضرات غسل الملابس ملينات الاقمشة التي تستخدم في غسيل الملابس تحت الرقم ١٦٧٨٦٢ (٢٠٢٠/٦/٢١) ونشر في عدد الجريدة الرسمية رقم (٧٠١) الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢١

رابعاً : بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢١ قدمت المستأنفة شركة بارفيومز كريستيان دior PARFUMS CHRISTIAN DIOR بواسطة وكيلها اعتراف على طلب تسجيل

I Adore You

العلامة التجارية  للأسباب التي تضمنتها لائحة الإحتجاج .

خامساً : بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٧ قدم وكيل المستأنف ضدها لائحة الجوازية .

سادساً : قدم وكيل المستأنفة للبيانات المؤيدة لطلب اعترافه ، وقدم وكيل المستأنف ضدها البيانات المؤيدة لطلب التسجيل ، وبعد عقد عدة جلسات في مكتب مسجل العلامات التجارية أصدر قراراه المستأنف المتضمن رد الإعتراف على طلب تسجيل العلامة رقم (١٦٧٨٦٢) في الصنف (٣) والسير في إجراءات تسجيلها حسب الأصول .

وقد بنى مسجل العلامات التجارية قراره الطعن على سند مما يلى :

I Adore You

- ١- أنه بمناظرة العلامة التجارية موضوع الاعتراض بالعلامة التجارية رقم (٤٨٨١٥) في الصنف (٣) العائدة للجهة المستأنفة على وجه التعاقب ، وجد المسجل أن العلامة التجارية موضوع الاعتراض جاءت مختلفة ومغایرة بمجموعها عن العلامة التجارية العائدة ملكيتها للجهة المستأنفة مما يكفل تمييزها عن غيرها من العلامات .
- ٢- وبالتناسب ذكر المسجل ، أن الانطباع البصري والذهني الذي تتركه العلامة التجارية موضوع الاعتراض جاء مختلفاً ومتبايناً عن الانطباع البصري والذهني الذي تتركه العلامة المملوكة للمستأنفة مما أسيغ على العلامة المملوكة للمستأنف ضدتها الصفة الفارقة بحيث أن المستهلك العادي يمكن أن يميزها عن غيرها من العلامات الامر الذي ينتفي معه غش الجمهور ووقعه في الالتباس بمجرد النظر إليها وبالتالي فإن العلامة موضوع الاعتراض جاءت منسجمة ومتتفقة مع أحكام المادة (٧) من قانون العلامات التجارية والمادة (٨ / ٦٠١٠) من ذات القانون .
- ٣- ومن جانب آخر ذكر المسجل ، أنه وفيما يتعلق بشهرة العلامة التجارية المملوكة للمستأنفة فإنه لا مجال لاعمال معايير الشهرة في ظل انعدام وجود التشابه بين العلامات المملوكة للمستأنفة والعائدة للمستأنف ضدتها .

وقد استند وكيل للمستأنفة في لمسلك طعنه للاقاء القرار الطعن على ما يلى:-

لولا: أخطأ مسجل العلامات التجارية إذ غفل عن أن المادة ١٢/٨ من قانون العلامات التجارية حظرت تسجيل العلامات التجارية التي تطابق أو تشابه أو تشكل ترجمة لعلامة تجارية مشهورة ، وغفل عن أن العلامة المطلوب تسجيلها / المعترض عليها

I Adore You

() تشكل ترجمة حرافية لعلامة المعترضة / المستأنفة J'ADORE إن وجه الخطأ في قرار مسجل العلامات التجارية أنه اطلق لدى تدقيقه في العلامات التجارية موضوع الدعوى انه بحث في توافر او عدم توافر عنصر التشابه بين العلامتين الأصلية التي تملكتها المعترضة وعلامة المعترض عليها التي تطلب المعترض عليها تسجيلها ليصل للقول أنه مع خروجه بنتيجة انعدام وجود التشابه بين هاتين العلامتين فإنه لا مجال لاعمال معايير الشهرة .

وهذا خطأ .

ذلك أن المادة ١٢/٨ من قانون العلامات التجارية قد حظرت تسجيل العلامات التجارية التي تطابق أو تشبه علامة مشهورة أو تلك التي تشكل ترجمة لعلامة مشهورة ، ما يعني أنه إذا كانت العلامة المطلوب تسجيلها تشكل ترجمة لعلامة مشهورة فإنه يحظر تسجيلها ، وهذا يقودنا إلى لزوم أن يبحث المسجل أولاً في توافر عناصر العلامة المشهورة في علامة المفترضة حتى أن توصل إلى أنها أي علامة المفترضة هي علامة مشهورة فعلية لأن يبحث فيما إذا كانت العلامة المطلوب تسجيلها تشكل ترجمة لها وبالتالي حظر تسجيلها إن كانت كذلك .

إن المعيار في حظر تسجيل أي علامة مقلدة لعلامة مشهورة يختلف في حال كون العلامة المقلدة مطابقة أو مشابهة للعلامة المشهورة عن حال كونها ترجمة للعلامة المشهورة ، ذلك أنه في حال التطابق والتشابه فإنه ينبغي النظر في كون العلامة الأصلية مشهورة أم لا لأن التطابق أو التشابه هو الأساس ، أما في حال العلامة المترجمة عن علامة المفترضة فإن ثبت أن العلامة المطلوب تسجيلها (المفترض على تسجيلها) هي عبارة عن ترجمة للعلامة الأخرى (أي علامة المفترضة) فإنه يصار عندها لاعمال معايير الشهرة التي تعلمهة الأخرى حيث الترجمة هي الأساس في الحظر .

وعلى هذا استقر الاجتهاد القضائي ، واكتفى بالإشارة في هذا الصدد إلى ما جاء في القرارات التاليين :

١- قرار عدل عليا رقم ٢٠٠٨/٦٠٠ (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠٠٩/٢/٤ .

٢- قرار عدل عليا رقم ٢٠٠٧/٤٤٢ (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١١

في حالتنا فإن العلامة المفترض عليها (I Adore You) عبارة عن ترجمة انجليزية للعلامة (J'ADORE) المكتوبة باللغة الفرنسية حيث العبرة الانجليزية (I adore) هي ترجمة للعبارة الفرنسية (J'ADORE) التي هي بالعربية (أنا أحب) .
لذا ، يكون مسجل العلامات التجارية قد أخطأ في تفسيره وتطبيقه للمادة ١٢/٨ من قانون العلامات التجارية ما يستدعي فسخ و الغاء قراره لهذا السبب .

ثانياً : وبالنهاية ، فقد أخطأ مسجل العلامات التجارية إذ لم يجد أن العلامتين (J'ADORE) و (I Adore You) متسابتين في الفكرة الأساسية والكلمة الرئيسية في كليهما وهي كلمة (adore) .

لقد استقر الاجتهد القضائي على أن العبرة عند البحث في مسألة التشابه بين العلامات التجارية من عدمه هو للفكرة الرئيسية التي تتطوّي عليها العلامة الأصلية ولمدى تشابه المقطع الرئيسي في العلامتين ، وأن ما عدا ذلك يعتبر خلافات جزئية لا يعول عليها .

في حالتنا فإن الفكرة الأساسية التي تتطوّي عليها علامة الجهة المعتبرة / المستأنفة هي عبارة J'ADORE والتي مقطعاً عنها الرئيسية كلمة (adore) ، وهي نفس الفكرة الأساسية في العلامة المعتبر عنها (I) والتي مقطعاً عنها الرئيسية كلمة (adore) ، أي أن هناك تطابق تام في الفكرة الأساسية والمقطع الرئيسي في كلا العلامتين .

وعليه فقد أخطأ مسجل العلامات التجارية إذ بني قراره على أن العلامة المعتبرة على تسجيلها هي علامة مختلفة ومغایرة بمجموعها عن علامة الجهة المعتبرة دون أن يراعي ما استقر عليه القضاء حسبما اوضحتناه في أعلاه ، الامر الذي يستدعي فسخ / الغاء قراره لهذا السبب أيضاً .

ثالثاً : وبالنهاية أيضاً ، فقد أخطأ مسجل العلامات التجارية إذ اسقط من اعتباره البحث في تحقق معايير الشهرة في علامة المعتبرة / المستأنفة مستنداً من جهة

على ما توصل إليه خطأ من انعدام التشابه بين العلمتين موضوع الاعتراض ، ومن جهة أخرى لاغفاله أن العلامة موضوع الاعتراض تشكل ترجمة لعلامة مشهورة مما يحظر تسجيلها .

لم يبحث مسجل العلامات التجارية في تحقق معايير الشهرة في علامة الجهة المعتبرضة / المستأنفة والتي قدمنا على شهرتها البنية الطافية لإثباتها ، والعلة التي ساقها لاغفاله البحث في هذه الشهرة قوله بأنه لا مجال لاعمال معايير الشهرة في ظل انعدام التشابه بين العلامات موضوع الدعوى ، وهذا التعليل من جانب المسجل خاطئ لسببين :

الأول : أنه لا يصار إلى البحث في التشابه حال كون العلامة موضوع الاعتراض عبارة عن ترجمة لعلامة مشهورة مما يحظر تسجيلها بنص صريح في قانون العلامات التجارية وما استقر في الاجتهاد القضائي في هذا الشأن وللاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الملكية الفكرية .

الثاني : وأيضاً ، لأن التشابه بل التطابق حاصل بين العلمتين في الفكرة الأساسية والمقطع الرئيسي لكليهما مما يقطع بنية التقليد والتعدى للجهة المعتبرض عليها على علامة المعتبرضة المشهورة .

وعليه يكون مسجل العلامات التجارية قد أخطأ إذا لم يبحث في شهرة علامة المعتبرضة وأخطأ في تعليل السبب الذي ساقه لذلك ، مما يستدعي فسخ / الغاء قراره لهذا السبب أيضاً.

رابعاً : وبالنهاية أيضاً ، أخطأ مسجل العلامات التجارية إذ لم يتوصّل إلى أن طلب التسجيل مخالف لاحكام المادتين ٦ و ٧ والفرتین ٦ و ١٠ من المادة / ٨ من قانون العلامات التجارية .

ذلك أن منطق المادتين ٦ و ٧ من قانون العلامات التجارية اشترط لاستحقاق أي علامة تجارية الحماية القانونية أن تتخذ العلامة التجارية شكلاً خاصاً بها يميزها عن غيرها وأن تتميز بذاتية خاصة بها تجعلها قادرة أن تكون منتجاتها مميزة عن منتجات غيرها ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال علامة جديدة مبتكرة وليس مقلدة لغيرها .

كما ان الفرتين ٦ و ١٠ من المادة / ٨ من قانون العلامات التجارية حظرت تسجيل العلامات التي تؤدي إلى غش الجمهور أو التي تدل على غير مصدرها الحقيقي .

ولما كانت العلامة موضوع الاعتراض جاءت مخالفة للمطلبات التي اشترطتها هذه المواد من قانون العلامات التجارية ، ولما كان مسجل العلامات التجارية لم يراعي تطبيق لاحكام هذه المواد ، لذا يكون قراره مخالف للقانون والاجتهاد القضائي مما يستدعي فسخه / الغاؤه لهذا السبب أيضاً .

خامساً : أخطأ مسجل العلامات التجارية في تعليل وتسبيب قراره الذي جاء خلافاً لاحكام القانون والاجتهاد القضائي بالخصوص .

على مسجل العلامات التجارية قراره تعليل غير سانح وغير سليم .

- مع الاحترام - كون هذا التعليل جاء مخالفًا لحكم المادة ١٢/٨ من قانون العلامات التجارية وللاجتهاد القضائي المستقر وخلافاً لتصوّص الاتفاقيات الدوليّة التي حظرت تسجيل ترجمة لعلامة مشهورة .

وبالمحكمة الجارية علناً بحضور وكيل المستأنفة وممثل المستأنف ضده الاول وغياب المستأنف عليها الثانية المتبلغ موعد الجلسة المقرر اجراء محاكمتها بمثابة الوجاهي تثبت لائحة الدعوى واللائحة الجوابية ولائحة الرد على اللائحة الجوابية وأبرزت حافظة مستندات المستأنفة بالميرز (م/١) وحافظة مستندات المستأنف ضده الاول بالميرز (م ع/١) ثم ترافق الطرفان، وتم اعلن ختام المحاكمة.

الـ

بالتدقيق في البيانات المقدمة في هذه الدعوى، وبعد المداولة فتواناً نجد أن الوقائع

الثانية تتلخص بين المستأنفة شركة بارفيومز كريستيان دior PARFUMS

CHRISTIAN DIOR تملك العلامة التجارية ((ADORE)) تحت الرقم

((٤٨٨١٥)) في الصنف ((٣)) في مجال العطور وأن المستأنف عليها الثانية شركة

بيت الشرق للعطور تقدمت بطلب الى مسجل العلامات التجارية لتسجيل العلامة

Adore You

التجارية (()) في الصنف (٣) من أجل "معطر أرضيات

ومستحضرات التبييض ومستحضرات التنظيف والتلميع والصلقل والكشط والصابون

ومحاليل الشعر ، مسائل جلي ، جل ارضيات ، شامبر حمام ، شامبو شعر ، العطور

والزيوت العطرية ، مستحضرات تعطير الجو ، مستحضرات التجميل ، منظفات سائلة ،

مستحضرات سائلة مستحضرات تنظيف الاسنان ، صودا الغسيل للتنظيف ،

مستحضرات غسل الملابس ، ملينات الاقمشة التي تستخدم في غسيل الملابس " وأن

المستأنف عليه الاول مسجل العلامات التجارية قد وافق على تسجيل العلامة

المذكورة للمستأنف عليها الثانية وتم قبول الطلب مبنيناً تحت الرقم (١٦٧٨٦٢) وتم

نشر الموافقة في الجريدة الرسمية رقم (٧٠١) تاريخ ٢٠٢٠/٦/٢١ وبتاريخ

٢٠٢٢/٩/٢١ تقدمت المستأنفة باعتراض على قبول تسجيل العلامة المذكورة الى

مسجل العلامات التجارية وأن مسجل العلامات التجارية وبعد ان نظر في الاعتراض

اصدر قراره رقم ع ت / ١٦٧٨٦٢ / ٢٢٢١٦ تاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠ متضمناً رد

الاعتراض والسير بإجراءات تسجيل العلامة التجارية المعتبرض عليها حسب

الاصول وحيث لم ترتكب المستأنفة بالقرار المذكور تقدمت بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٢

بهذه الدعوى لدى محكمتنا للطعن بالقرار المذكور ولأسباب الواردة في لائحة

استئنافها المشار اليها في مستهل هذا القرار .

وابتداء بالدفع الذي أثاره مساعد رئيس النيابة العامة الادارية في لاتهته الجوابية ومرافعته الخطية بان الدعوى مستوجبة الرد شكلاً لتقديمها بعد مرور المدة القانونية وفي ذلك نجد أن ملف الدعوى والبيانات المقدمة من النيابة العامة الادارية لم تتضمن ما يثبت تاريخ تبليغ القرار الطعن للمستأنفة وبالتالي فإن تقديم الدعوى بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٢ يعوداً مقدماً على العلم وهذا الدفع مستوجباً للرد.

ويارد على أسباب الطعن

وفي القانون

نجد أن المادة ٢٥/أ من قانون العلامات التجارية رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢ تنص على

مالي:

أ- يقتصر الحق في استعمال العلامة التجارية المسجلة تسجيلاً قانونياً على مالكها وله الحق في منع الغير من استعمال علامات مطابقة أو مشابهة لها بدرجة يتحمل أن تؤدي إلى اللبس دون موافقة مسبقة منه ويفترض احتمال حدوث لبس في حالة استعمال علامة تجارية مطابقة على منتجات مماثلة .

وتتص العادة ٢ من قانون العلامات التجارية على مالي:

المادة (٢) :

يكون لكلمات والعبارات التالية حينما وردت في هذا القانون المعانى المخصصة لها أدنى إلا إذا دلت القراءة على غير ذلك :

الوزارة : وزارة الصناعة والتجارة .

الوزير : وزير الصناعة والتجارة .

المسجل : مسجل العلامات التجارية .

السجل : سجل العلامات التجارية .

العلامة التجارية : أي إشارة ظاهرة يستعملها أو يريد استعمالها أي شخص لتمييز بضائعه أو منتجاته أو خدماته عن بضائع أو منتجات أو خدمات غيره .

العلامة التجارية المشهور : العلامة التجارية ذات الشهرة العالمية التي تجاوزت شهرتها البلد الأصلي الذي سجلت فيه واكتسب شهرة في القطاع المعنى من الجمهور في المملكة الأردنية الهاشمية مع مراعاة التعليمات التي يصدرها الوزير بهذا الخصوص وبما يتفق مع الالتزامات والواجبات المترتبة بمقتضى الاتفاقيات المتعلقة بحماية العلامة التجارية المشهورة والتي تكون المملكة طرفا فيها وعلى ان تنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية .

العلامة التجارية الجماعية : العلامة التي يستعملها شخص اعتباري لتصديق مصدر بضائع ليست من صنعه أو المواد المصنوعة منها أو جوانتها أو طريقة إنتاجها أو الدقة المتبعة في صنعها أو غير ذلك من ميزات وخصائص لتلك البضائع .

بروتوكول مدريد : بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية المعتمد في مدريد بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٩ بما في ذلك اللائحة التنفيذية المشتركة بين اتفاق بروتوكول مدريد .

المكتب الدولي : المكتب الدولي في المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

التسجيل الأساسي : تسجيل العلامة التجارية في السجل والذي يعتبر أساسا لطلب التسجيل الدولي لها .

مكتب العنشأ : المسجل بصفته طرف متعدد من أطراف بروتوكول مدريد .

طلب التسجيل الأساسي : الطلب المقدم للمسجل لتسجيل العلامة التجارية والذي يعتبر أساسا لطلب التسجيل الدولي لها .

السجل الدولي : السجل الرسمي لدى المكتب الدولي والذي يتضمن البيانات الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامة التجارية .

الأطراف المتعلقة : أطراف البروتوكول من دول ومؤسسات دولية حكومية .

طلب التسجيل الدولي : الطلب الذي يقدم لمكتب المنشأ لتسجيل العلامة التجارية دولياً.

طلب امتداد الحماية دولياً : الطالب الذي يقدم لمكتب المنشآت امتداد الحماية الدولية لعلامة تجارية مسجلة دولياً .

طلب دولي لامتداد الحماية إلى المملكة : طلب تسجيل العلامة التجارية الوارد للمسجل من المكتب الدولي يطلب فيه امتداد حماية العلامة التجارية إلى المملكة.

وتنص المادة ٦ من قانون العلامات التجارية:

كل من يرغب في أن يستقل في استعمال علامة تجارية لتمييز البضائع التي هي من إنتاجه أو صنعه أو انتخابه أو مما أصدر شهادة بها أو البضائع التي يتجر أو التي ينوي الاتجار بها يمكنه أن يطلب تسجيل تلك العلامة وفقاً لأحكام هذا القانون.

وتنص المادة ٧ من قانون العلامات التجارية:

١- يشترط لتسجيل العلامة التجارية أن تكون ذات صفة فارقة من حيث الأسماء أو الحروف أو الأرقام أو الأشكال أو الألوان أو غير ذلك أو أي مجموعة منها ، قليلة للإدراك عن طريق النظر .

-٢- توكياً للغرض المقصود من هذه المادة تعنى لفظة (فارقة) أن العلامة التجارية موضوعة على شكل يكفل تمييز بضائع صاحبها عن بضائع غيره من الناس.

-٣- لدى الفصل فيما إذا كانت العلامة التجارية ذات صفة فارقة وفاقاً لما تقدم يجوز للمسجل أو للمحكمة إذا كانت العلامة التجارية مستعملة بالفعل أن يأخذ بعين الاعتبار طول المدى الذي جعل مثل ذلك الاستعمال لتلك العلامة التجارية مميزاً فعلاً للبضائع المسجلة أو التي ينوى تسجيلها.

٤- يجوز أن تقتصر العلامة التجارية كلياً أو جزئياً على لون واحد أو أكثر من الألوان الخاصة وفي مثل هذه الحالة يأخذ المسجل أو المحكمة بعين الاعتبار لدى الفصل في الصفة الفارقة لتلك العلامة التجارية كون العلامة التجارية مقتصرة على تلك الألوان أما إذا سجلت علامة تجارية دون حصرها في ألوان خاصة فتعتبر مسجلة لجميع الألوان.

٥- يجوز تسجيل العلامة التجارية لصنف أو أكثر من أصناف البضائع أو الخدمات.

٦- إذا نشأ خلاف حول الصنف الذي تتنتمي إليه أية بضاعة فيفصل المسجل ذلك الخلاف ويكون قراره نهائياً.

وتنص المادة ٨ من قانون العلامات التجارية :

١ يجوز تسجيل ما يأتي :

١- العلامات التي تشابه شعار جلالة الملك أو الشارات الملكية أو لفظة ملكي أو لية الفاظ أو حروف أو رسوم أخرى قد تؤدي إلى الاعتقاد أن الطالب يتمتع برعاية ملكية.

٢- شعار أو أوسمة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو الدول أو البلاد الأجنبية إلا بتقويض من المراجع الإيجابية.

٣- العلامات التي تدل على صفة رسمية إلا إذا فرضت وضعها المراجع الإيجابية التي تخصها تلك العلامة أو التي هي تحت مراقبتها.

٤- العلامات التي تشابه الرأية الوطنية أو أعلام المملكة الأردنية الهاشمية العسكرية أو البحرية أو الأوسمة الفخرية أو شاراتها أو الأعلام الوطنية العسكرية أو البحرية.

- ٥- العلامات التي تشمل الألفاظ أو العبارات التالية:
(امتياز) (ذو امتياز) (ذو امتياز ملكي) (مسجل) (رسم مسجل) (حقوق الطبع)
(التقليد يعتبر تزويراً) أو ما شابه ذلك من الألفاظ والعبارات.
- ٦- العلامات المخلة بالنظام العام أو الآداب العامة أو التي تؤدي إلى غش الجمهور أو العلامات التي تشجع المنافسة التجارية غير المحققة أو التي تدل على غير مصدرها الحقيقي.
- ٧- العلامات المؤلفة من أرقام أو حروف أو ألفاظ تستعمل عادة في التجارة لتمييز أنواع البضائع وأصنافها أو العلامات التي تصف نوع البضائع أو جنسها أو الكلمات التي تدل عادة على معنى جغرافي أو ألقاب إلا إذا أبرزت في شكل خاص ويشترط في ذلك أن لا يعتبر ما ورد في هذه الفقرة أنه يمنع تسجيل العلامات التي تكون من النوع الموصوف فيها إذا كانت له صفة فارقة بحسب المعنى المحدد لها في الفقرتين (٢ و ٣) من المادة (٧).
- ٨- العلامات، التي تطابق أي شعار ذي صفة دينية بحثة أو تشابهه.
- ٩- العلامات التي تحتوي على صورة شخص أو اسمه أو اسم محله التجاري أو اسم شركة أو هيئة إلا برضى وموافقة ذلك الشخص أو تلك الهيئة أما الأشخاص المتوفون حيثًا فيجوز للمسجل أن يطلب موافقة ممثلיהם الشرعيين.
- ١٠- العلامة التي تطابق علامة شخص آخر سبق تسجيلاً لنفس البضائع التي يراد تسجيل العلامة من أجلها أو لصنف منها أو العلامة التي تشبه تلك العلامة إلى درجة قد تؤدي إلى غش الغير.
- ١١- العلامات التي تطابق أو تشبه شارة الهلال الأحمر أو الصليب الأحمر على أرض بيضاء أو شارات الصليب الأحمر أو صليب جنيف.

١٢- العلامة التجارية التي تطابق أو تشبه أو تشكل ترجمة لعلامة تجارية مشهورة وذلك لاستعمالها لتمييز بضائع مشابهة أو مماثلة للبضائع التي اشتهرت بها ويكون من شأنها إيجاد لبس مع العلامة المشهورة أو لاستعمالها لغير هذه البضائع بشكل يحتمل أن يلحق ضرراً بمصلحة مالك العلامة التجارية المشهورة ويؤدي بصلة بينه وبين هذه البضائع وكذلك العلامات التي تتشابه أو تطابق الشارات الشرفية والأعلام والشعارات الأخرى والأسماء أو الأسماء المختصرة الخاصة بالمنظمات الدولية أو الإقليمية أو التي تسيء إلى قيمنا التاريخية والערבية والإسلامية .

وتنص المادة ٩ من قانون العلامات التجارية:

ذا كان اسم آية بضاعة أو وصفها مثبتاً في آية علامة تجارية يجوز للمسجل أن يرفض تسجيل تلك العلامة لأية بضاعة خلاف البضاعة المسماة أو الموصوفة على الوجه المذكور أما إذا كان اسم أو وصف آية بضاعة مثبتاً في العلامة التجارية وكان ذلك الاسم أو الوصف يختلف في الاستعمال فيجوز للمسجل أن يسمح بتسجيل تلك العلامة التجارية مع أثبات الاسم أو الوصف فيها لغير البضاعة المسماة أو الموصوفة إذا أشار طالب تسجيل في طلبه إلى وجود اختلاف في الاسم أو الوصف.

وتنص المادة ١١ من قانون العلامات التجارية:

١. كل من يدعى أنه صاحب علامة تجارية استعملت أو في النية استعمالها ويرغب في تسجيل تلك العلامة عليه أن يقدم طلباً خطياً إلى المسجل وفاقاً للأصول المقررة.

ثانياً: في الموضوع وبنطريق القانون على الواقع الثابتة في هذه الدعوى نجد أن المستأنفه تملك العلامة التجارية ((ADORE)) وأن مسجل العلامات التجارية قام بتسجيل العلامة التجارية (()) للمستأنف عليها الثانية في الصنف ((٣)) وأن المستأنفه تدعي أن العلامة التي تم تسجيلها للمستأنف عليها الثانية تتشابه وتتطابق مع العلامات التجارية العائدة لها، وحيث تجد محكمتنا أن ما يستفاد من قانون العلامات التجارية أن المشرع أجاز أن تكون العلامة التجارية ذات صفة فارقة من حيث الأسماء أو الحروف أو الأرقام أو الأشكال أو الألوان أو غير ذلك ، وأن المشرع لم يورد أو يحدد شكلًا للفارقة على سبيل الحصر وأن المعيار في تقرير التشابه بين علامة تجارية أخرى يمكن في توافر عناصر متعددة ومن ضمنها المظهر الأساسي لها والنطق بالعلامة وكتابتها ونوع البضائع والأشخاص المستوّكين والانطباع البصري والسمعي .

وحتى تكون المقارنة بين العلامات صحيحة ومنتجة لابد من اعتماد أوجه التشابه كأساس لتحديد التشابه ، وحيث تجد محكمتنا من تدقيق ومقارنة العلامة التجارية التي تم تسجيلها للمستأنف عليها الثانية مع العلامات العائدة للمستأنفة ومناظرة تلك العلامات جميعها نجد أن هناك اختلاف في الأحرف وفي المظهر العام والانطباع البصري والسمعي والنطق بالعلامة بين العلامة التي تم تسجيلها للمستأنف عليها الثانية والعلامات العائدة للمستأنفة ، وأنه لا يوجد أي تشابه بين تلك العلامات من شأنه غش أو خداع جمهور المستهلكين بحيث يستطيع الشخص العادي التمييز بين علامة البضاعة العائدة للمستأنفة وعلامة البضاعة العائدة للمستأنف عليها الثانية دون خداع أو تضليل الأمر الذي يغدو معه أسباب الطعن غير وارده على القرار الطعن ويتوجب ردتها ((إدارية عليا رقم ٢٠٢٠/١٧٦ ، ٢٠١٨/٢٥ .

((٢٠١٩/١١١ .

لهذا واستنادا لما تقدم تقرر المحكمة ما يلى:

أولاً:- رد دعوى المستأنفة موضوعا.

ثانياً:- عملاً بالمادة ٢١ من قانون القضاء الإداري رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٤
تضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ خمسين ديناراً أتعاب
محاماة.

قراراً وجهياً بحق المستأنفة والمستأنف عليه التول وبمثابة الوجاهي

بحق المستأنف عليها الثانية قبللا للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

تقدر وأفهم علني باسم هضرة صاحب الجلالة المنشورة

اتفاق عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بتاريخ (٢٠٢٢ / ١١ / ٢١)

الرئيس

د. علي أبو حميدة

العضو

سليمان المطالبي

العضو

د. محمد البخيت

القاضي الإداري
محمد سعيد

عمان



وزارة الصناعة والتجارة والتموين

وارد تراسل ٢٥٧

وزارة العدل

الرقم ٢٠٦/إدارية عليا / ١١٠ / ٢٠٢٣

التاريخ ٢٠٢٣/٠٣/١٩

الموافق

٠٤٢١٤٢١

٢٠٢٣/٠٣/١٢

معالي وزير الصناعة والتجارة والتعاون الأكاديمى

تحية واحتراماً وبعد ،،،

فأشير لدعوى المحكمة الإدارية العليا ذات الرقم (٢٠٢٣/١١٠) المقامة من الطاعنة:

شركة بارفيومز كريستيان دبور .

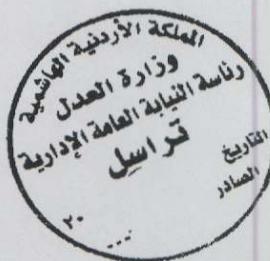
أرفق إليكم صورة عن قرار المحكمة الإدارية العليا الصادر في الدعوى المذكورة

أعلاه بتاريخ (٢٠٢٣/٣/٧)

وأقبلوا فائق الاحترام ،،،

رئيس النيابة العامة الإدارية

القاضي
هاني محمد عمان

/ نسخة للوزراء إشارة لبلاغ دولته رقم (٢٠٠٣ لسنة ٢٠٢٣)
ت.

المحكمة الإدارية العليا

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

رقم الدعوى :

٢٠٢٣/١١٠

رقم القرار (١٢)

القرار

ال الصادر من المحكمة الإدارية العليا المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

الهيئة الحكومية برئاسة القاضي السيد محمد الغرير

وعضوية القضاة السادة

سميع سمحان، رجا الشرايري، زياد الضمور، عدنان فريحات.

الطاعنة: شركة بارفيومز كريستيان دبور.

وكيلها المحامي توفيق سالم وليانا إليان.

المطعون ضدهما:

١ - مسجل العلامات التجارية في وزارة الصناعة
والتجارة والتموين بالإضافة لوظيفته بصفته من
أصدر ووقع القرار المستأنف.

يمثله رئيس النيابة العامة الإدارية.

٢ - شركة بيت الشرق للعطور.
وكيلها المحامي مراد أبو رمان.

بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٠ تقدمت الطاعنة بهذا الطعن على الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية بالدعوى رقم (٤٦٥) تاريخ ٢٠٢٢/١١/٢١ المتضمن (رد دعوى الطاعنة (المستأنفة) موضوعاً وتضمينها الرسوم والمصاريف والأتعاب).

طالبة قبول الطعن وفسخ القرار الطعين ووقف السير بإجراءات تسجيل العلامة التجارية () رقم (١٦٧٨٦٢) صنف (٣) وتضمين المطعون ضدها الرسوم والمصاريف والأتعاب لأسباب الطعن التالية:

أولاً: أخطأ суд المحكمة الإدارية بما توصلت إليه بأن هناك اختلاف بين العلامة التجارية التي تم تسجيلها للمطعون ضدها الثانية وعلامات الطاعنة وبأنه لا يوجد تشابه بينهما من شأنه غش أو خداع

الجمهور المستهلك رغم أن الفكرة الأساسية في

العامتين متطابقة في المقطع الرئيسي كلمة (adore).

ثانياً: غفلت المحكمة الإدارية عن أن المادة (١٢/٨) من

قانون العلامات التجارية حظرت تسجيل العلامات

التجارية التي تطابق أو تشابه أو تشكل ترجمة

لعلامة تجارية مشهورة، وغفلت عن أن العلامة

المطلوب تسجيلها المفترض عليها تشكل ترجمة

حرفية لعلامة المستأنفة (الطاعنة) المشهورة

(J'ADORE) والعلامة المفترض عليها عبارة عن

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لعلامة الطاعنة المكتوبة

بالفرنسية وهي أيضاً تشبه العلامة الأصلية العائدة

للطاعنة.

ثالثاً: أخطأت المحكمة الإدارية ولم تراع أن مسجل

العلامات التجارية لم يبحث في تحقق معايير

الشهرة في علامة الطاعنة/ المفترضة وتوصل خطأ

إلى انعدام التشابه بين العامتين وأغفل أن العلامة موضوع الاعراض تشكل ترجمة لعلامة مشهورة مما يحظر تسجيلها، وبذلك لا يصار إلى البحث بالتشابه أكون العلامة التجارية موضوع الاعراض عبارة عن ترجمة لعلامة مشهورة مما يحظر تسجيلها ولأن النشابه والتطابق حاصل بين العامتين في الفكرة الأساسية والمقطع الرئيسي لكليهما فما يقطع بنية التقليد والتعمدي على علامة المعرضة.

رابعاً: أخطأ المحكمة الإدارية بقرارها وغفلت عن أن طلب التسجيل مخالف لأحكام المادتين (٦) و (٧) والفرقتين (٦ ، ١٠) من المادة (٨) من قانون العلامات التجارية لأن نص المادتين (٦ و ٧) من القانون اشترطتا لاستحقاق أي علامة تجارية الحماية القانونية أن تتخذ العلامة شكلاً خاصاً بها

يميزها عن غيرها وتجعلها قادرة أن تكون منتجاتها
متميزة عن منتجات غيرها، وهذا يكون من خلال
علامة جديدة مبتكرة وليس مقلدة لغيرها.

خامساً: أخطأت المحكمة الإدارية في تعليل وتبسيب
قرارها وقد جاء مخالفًا لأحكام قانون العلامات
التجارية والاجتهاد القضائي.

وبالمحاكمة الجارية علناً بحضور وكيلة الطاعنة
وحضور ممثل المطعون ضده الأول وغياب وكيل المطعون
ضدها الثانية المقرر إجراء محاكمتها بمثابة الوجاهي
بجلسة ٢٠٢٣/٢/٢١، فقد تليت لائحة الطعن
واللائحة الجوابية ومذكرة تبليغ كل منهما وتليت
لائحة الرد على اللائحة الجوابية وتلي قرار الحكم
المطعون فيه وكرر كل من وكيل الطاعنة وممثل المطعون
ضده الأول، ما قدمه كل منهما من لوازح وطلب كل

منهم اعتماد البيانات المقدمة منه لدى المحكمة الإدارية
بيانه له بهذه الدعوى وقدم كل منهم مرافعته النهائية
بالدعوى.

القرار

بالتقديق والمداولة وبعد الاطلاع على أوراق الدعوى
وببياناتها نجد أن الواقع تتلخص بأن الطاعنة (شركة
بارفيومز كريستيان ديون) شركة فرنسية تملك العلامة
 التجارية (J'ADORE) و (J'ADORE) المسجلتين في الصنف
(٣) من أجل بضائع العطور ومستحضرات التجميل،
 وهي علامة تجارية مشهورة عالمياً.

بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٢ تقدمت المطعون ضدها الثانية
(شركة بيت الشرق للعطور) بطلب لتسجيل العلامة
 التجارية (J'ADORE) في الصنف (٣) من أجل بضائع معطر

الأرضيات ومستحضرات التبييض وغيرها من المواد لاستعمالات الغسيل والتنظيف والتلميع والصابون ومحاليل الشعر وغيرها من البضائع، وبتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٠ أصدر المطعون ضده الأول (مسجل العلامات التجارية) (شهادة قبول مبدئي) لتسجيل العلامة التجارية في الصنف (٣) وقد أعطي الطلب رقم (١٦٧٨٦٢) وقبل بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٢ (تاريخ تقديم الطلب) وتم نشر ذلك في عدد الجريدة الرسمية رقم ٧٠١ تاريخ ٢٠٢٠/٦/٢١.

بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢١ تقدمت الطاعنة باعتراض على قبول تسجيل العلامة التجارية باسم المطعون ضدها الثانية على أساس أن الطاعنة مالكة العلامة التجارية المشهورة (ADORE) و (ستوك) وبأن العلامة المطلوب تسجيلها مقلدة ومترجمة للعلامة الأصلية وليس جديدة

أو مبتكرة أو ذات صفة فارقة وهي تطابق العلامة المشهورة.

بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠ وبقراره رقم (ع ت/١٦٧٨٦٢) قرر مسجل العلامات التجارية رد الاعتراض الوارد على طلب تسجيل العلامة التجارية رقم (١٦٧٨٦٢) في الصنف (٣) والسير بإجراءات تسجيلاها حسب الأصول.

لم ترتضِ الطاعنة بالقرار أعلاه فطعنت فيه استئنافاً لدى المحكمة الإدارية بالدعوى رقم (٢٠٢٢/٤٦٥) بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢١ أصدرت المحكمة الإدارية حكمها المشار إليه في مستهل هذا القرار.

لم ترتضِ الطاعنة بحكم المحكمة الإدارية فطعنت فيه لدى محكمتنا بالطعن الماثل.

ورداً على أسباب الطعن:

وبالرجوع لأحكام قانون العلامات التجارية وتعديلاته رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ نجد أن المادة (٢) قد عرفت:

(العلامة التجارية): أي إشارة ظاهرة يستعملها أو يريد استعمالها أي شخص لتمييز بضائعه أو منتجاته أو خدماته عن بضائع أو منتجات أو خدمات غيره.

العلامة التجارية المشهورة: العلامة التجارية ذات الشهرة العالمية التي تجاوزت شهرتها البلد الأصلي الذي سجلت فيه واكتسب شهرة في القطاع المعنوي من الجمهور في المملكة الأردنية الهاشمية مع مراعاة التعليمات التي يصدرها الوزير بهذا الخصوص وبما يتفق مع الالتزامات والواجبات المترتبة بمقتضى الاتفاقيات المتعلقة بحماية العلامة التجارية المشهورة والتي تكون المملكة طرفاً فيها وعلى أن تنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية).

* والمادة (٦) تنص:

(كل من يرغب في أن يستقل في استعمال علامة تجارية لتمييز البضائع التي هي من إنتاجه أو صنعه أو انتخابه أو مما أصدر شهادة بها أو البضائع التي يتجر أو التي ينوي الاتجار بها يمكنه أن يطلب تسجيل تلك العلامة وفقاً لأحكام هذا القانون).

* والمادة (٧) تنص:

(العلامات التجارية القابلة للتسجيل :

- ١- يشترط لتسجيل العلامة التجارية أن تكون ذات صفة فارقة من حيث الأسماء أو الحروف أو الأرقام أو الأشكال أو الألوان أو غير ذلك أو أي مجموعة منها وقابلة للأدراك عن طريق النظر .
- ٢- توخيأً للغرض المقصود من هذه المادة تعني لفظة (فارق) أن العلامة التجارية موضوعة على شكل يكفل تمييز بضائع صاحبها عن بضائع غيره من الناس).

* والمادة (٨) تنص:

(العلامات التي لا يجوز تسجيلها كعلامات تجارية:

١-٢-٣.....

٦- العلامات المخلة بالنظام العام أو الآداب العامة أو التي تؤدي إلى غش الجمهور أو العلامات التي تشجع المنافسة التجارية غير المحققة أو التي تدل على غير مصدرها الحقيقي.

١٠- العلامة التي تطابق علامة تخص شخصاً آخر سبق تسجيلها لنفس البضائع التي يراد تسجيل العلامة من أجلها أو لصنف منها أو العلامة التي تشابه تلك العلامة إلى درجة قد تؤدي إلى غش الغير.

١٢- العلامة التجارية التي تطابق أو تشبه أو تشكل ترجمة لعلامة تجارية مشهورة وذلك لاستعمالها لتمييز بضائع مشابهة أو مماثلة للبضائع التي اشتهرت بها ويكون من شأنها إيجاد لبس مع العلامة المشهورة أو لاستعمالها لغير هذه البضائع

بشكل يحتمل أن يلحق ضرراً بمصلحة مالك العلامة التجارية المشهورة ويؤدي بصلة بينه وبين هذه البضائع وكذلك).

وفي الواقع نجد أن (الطاعنة) تملك العلامة التجارية

(J'ADORE) و () في الصنف (٣) من أجل بضائع العطور ومستحضرات التجميل، وقد تقدمت بهذه الدعوى لدى المحكمة الإدارية للطعن بقرار مسجل العلامات التجارية المتضمن رد الاعتراض والسير بإجراءات تسجيل

العلامة التجارية () في الصنف (٣) من أجل بضائع معطر الأرضيات ومستحضرات التبييض وغيره من المواد لاستعمالات الغسيل والتنظيف والصابون ومحاليل الشعر، طالبةً فسخ القرار ووقف السير بإجراءات تسجيل العلامة التجارية على أساس أن هذه العلامة التجارية مقلدة ومترجمة ومطابقة للعلامة التجارية التي تملكها الطاعنة.

وبتطبيق القانون على الواقع وحيث أن المعيار في تقرير التشابه والتطابق بين علامة تجارية وأخرى لا يقتصر

على جزء منها أو كلمة فيها وإنما يقتضي النظر بالعلامة التجارية بشكل عام وبكافحة مكوناتها وعناصرها وبصورتها العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة الشكل الذي تبرز فيه العلامة وطريقة كتابتها والنطق بها.

وحيث أنه وبالمقارنة والمناظرة بين العلامتين التجاريتين نجد أن العلامة التجارية المسجلة باسم الطاعنة تتكون من عبارة (J'ADORE) باللغة الفرنسية، بينما العلامة التجارية التي تقرر قبول تسجيلها باسم المطعون ضدها الثانية جاءت مكتوبة بعبارة (I Adore You) وتحت هذه العبارة رسم دائرة مزخرف بداخله عبارة (بيت الشرق)، الأمر الذي يعني أن المظهر الأساسي وطريقة كتابة كل من العلامتين والنطق بهما جاء مختلفاً عن الأخرى، وأن اشتراك العلامتين في كلمة (Adore) وبالإضافة إلى الاختلاف في طريقة الكتابة لا يفيد بأن هنالك تشابه أو تطابق في العلامتين من شأنه أن يؤدي إلى تضليل جمهور المستهلكين وحصول المنافسة غير المشروعة وأن العلامة المراد تسجيلها لا تشكل ترجمة

للعلامة التجارية المسجلة باسم الطاعنة، وبذلك يكون القرار الطعين (المشكو منه) المتضمن رد اعتراض الطاعنة والسير بإجراءات العلامة التجارية باسم المطعون ضدها الثانية قراراً إدارياً صحيحاً وموافقاً للواقع والقانون.

(عدل عليا رقم ١٤٨/١٩٩٧ و ١٤٨/٢٠١٧).

وحيث توصلت المحكمة الإدارية بقرارها المطعون فيه إلى ما توصلنا إليه فقد أصابت بقرارها صحيح القانون وأسباب الطعن لا ترد عليه فنقرر ردها.

لذلك نقرر رد الطعن وتأييد الحكم المطعون فيه وتضمين الطاعنة الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠) دينار أتعاب محاماً.

قراراً وجاهياً بحق الطاعنة والمطعون ضده القبول وبصفة الوجاهي بحق المطعون ضدها الثانية صدر وأنهم علنًا باسم حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم بتاريخ ١٥ / شعبان / ١٤٤٤هـ الموافق ٢٠٢٢/٣/٧

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

دليس المترئس

طباعة: وجдан مليوي

تدقيق: فاتنة أبو صدقة

٢٠٢٢/١١٠

الإدارية العليا